

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة عشرة
سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/508 (XV) REV.1

التحضيرات لقمة مجموعة الـ 8 المقرر عقدها
في قويا، إيطاليا، من 8 إلى 10 يوليو 2009

—

أولاً - مقدمة:

- 1- من المقرر عقد القمة القادمة لمجموعة الـ8 في قوبلا، إيطاليا، من 8 إلى 10 يوليو 2009 تحت رعاية الرئاسة الإيطالية. تمشيا مع الصيغة المتفق عليها، يُتوقع أن يحضر قمة مجموعة الـ8، عن الجانب الإفريقي، مجموعة 3+5 التابعة للنيباد - الاتحاد الإفريقي وتضم المجموعة، رؤساء دول وحكومات البلدان الخمسة التي أطلقت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، (جنوب أفريقيا، السنغال، الجزائر، مصر ونيجيريا) رئيس الاتحاد الإفريقي، رئيس لجنة التنفيذ لرؤساء دول وحكومات النيباد ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي. إضافة إلى هذه المجموعة التي تمثل الجانب الإفريقي، اقترحت رئاسة مجموعة الـ8 على الجانب الإفريقي دعوة الاقتصاديات الصاعدة المتمثلة في البرازيل والهند والصين والمكسيك لحضور دورة التواصل بين مجموعة الـ8 وإفريقيا.
- 2- سيكون جدول أعمال قمة مجموعة الـ8 كما يلي: الاستجابة لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على إفريقيا. تغير المناخ، السلم والأمن والحكومة الإلكترونية.

ثانياً - الاجتماعات التحضيرية:

- 3- تحضيراً لقمة مجموعة الـ8، عُقدت عدة اجتماعات منها اجتماع الممثلين الشخصيين لمجموعة 3+5 التابعة للنيباد - الاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد، المنعقد في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية، يومي 17 و18 مارس 2009. الاجتماع المشترك بين الممثلين الشخصيين لمجموعة 3+5 التابعة للنيباد - الاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد، والممثلين الشخصيين الإفريقيين لمجموعة الـ8 المنعقد في البندقية، إيطاليا، يومي 18 و19 أبريل 2009. واجتماع لجنة توجيه النيباد المنعقد في ميدراندا، جمهورية جنوب إفريقيا، من 11 إلى 13 مايو 2009. وتشمل الاجتماعات الأخرى اجتماع الرؤساء المشاركين لمرفق السلم الإفريقي المنعقد في لشبونة، البرتغال، في 15 مارس 2009 والاجتماع المنعقد في ميدراندا، جمهورية

جنوب إفريقيا، يومي 13 و14 مايو 2009. إضافة إلى هذه الاجتماعات نظمت الرئاسة الإيطالية اجتماعين في روما ، إيطاليا وهما منتدى الشراكة لأفريقيا ودورة التواصل بين وزراء التنمية لمجموعة الـ 8 وأفريقيا اللذين عقدا في 10 يونيو ويومي 11 و 12 يونيو 2009 على التوالي.

ثانيا-1- اجتماع الجزائر العاصمة:

- 4- أعد اجتماع الجزائر العاصمة موقفا إفريقيا مشتركا لتقديمه إلى الاجتماع المشترك بين الممثلين الشخصيين الإفريقيين في مجموعة الـ 8 والممثلين الشخصيين لمجموعة الـ 3+5 للنيباد، المنعقد في البندقية، إيطاليا، يومي 18 و19 أبريل 2009. بالإضافة إلى ذلك، تداول بشأن جدول الأعمال المقترح للتواصل بين مجموعة الـ 8 وإفريقيا كما أُبلغت الرئاسة الإيطالية بذلك في وقت سابق، وأوضحه الممثل الشخصي لرئيس الوزراء الإيطالي خلال الاجتماع بناء على طلب السلطات الجزائرية. وفيما يلي البنود المقترح إدراجها في جدول الأعمال:
- (1) آثار الأزمة المالية العالمية على إفريقيا (من خلال تقارير تقييم قصيرة من بنك التنمية الإفريقي/البنك الدولي).
 - (2) تغير المناخ مع إيلاء اهتمام خاص لمبادرة غابة حوض الكونغو وتحضيرات إفريقيا لمؤتمر كوبنهاجن في ديسمبر 2009.
 - (3) السلم والأمن مع إشارة خاصة إلى القرصنة في القرن الإفريقي والاتجار بالمخدرات/الأسلحة/الصيد غير القانوني/غسيل الأموال في غرب إفريقيا.
 - (4) العمليات الإدارية/السياسية لدعم نظم تسجيل/إحصاء السكان في إفريقيا.

- 5- أوضح الممثل الشخصي لرئيس الوزراء الإيطالي أن رئاسة مجموعة الـ 8 (إيطاليا) توصلت إلى جدول الأعمال هذا بناء على مشاورات مع بعض القادة الإفريقيين والسفراء الإفريقيين المعتمدين في روما، وكذلك مع كبار المسؤولين في مختلف العواصم الإفريقية. وقد رحب الاجتماع بالبنود الثلاثة الأولى من جدول

الأعمال لكنه اقترح إدخال تعديلات وقرر طرح مزيد من الاستفسارات حول البند الرابع خلال اجتماع البندقية المشترك. والتعليقات التي أدلى بها مبينة أدناه.

(أ) آثار الأزمة المالية العالمية على إفريقيا (من خلال تقارير تقييم قصيرة من بنك التنمية الإفريقي/البنك الدولي):

6- وافق الاجتماع على أن يتصدر هذا البند جدول الأعمال في دورة التواصل بين مجموعة الـ8 وإفريقيا في 2009. ونظرا لأن تقييم آثار الأزمة المالية العالمية معروفة جيدا، وافق الاجتماع على إعادة صياغة عنوان هذا البند من جدول الأعمال لضمان مزيد من التركيز على ما يلي:

- (1) استجابة السياسات، الحلول/طريق المضي قدما والمساعدة على رفع مستوى الشراكات لتنفيذ الإجراءات العالمية الرامية إلى التصدي لآثار الأزمة المالية والاقتصادية على إفريقيا، مع إمكانية وضع عناوين فرعية حول حالة تعهدات مجموعة الـ8، ودعم الاستجابة الإفريقية لارتفاع أسعار الأغذية وتعزيز تنمية الزراعة والبنية التحتية.
- (2) إبراز الرسائل الرئيسية لإفريقيا في مراجعة إطار استدامة الديون، توسيع مجال سياسات الدول الإفريقية لتوجيه الاقتصاد الكلي، رفع مستوى التمثيل/تعزيز الصوت الإفريقي في النظام المالي الدولي، الوفاء بالتزامات مجموعة الـ8، الاختتام المبكر لجولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية، دعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، منح رزم حوافز ضريبية خاصة لإفريقيا لتغطية إعادة رسملة بنك التنمية الإفريقي، ودفع سريع ومرن للموارد الجديدة.
- (3) متابعة تنفيذ نتائج قمة مجموعة الـ20 بلندن.

7- طلب الاجتماع من مفوضية الاتحاد الإفريقي قيادة عملية إعداد لمذكرة إحاطة قصيرة لمجموعة الـ8 + 3 حول هذا الموضوع مع دعم من أمانة النيباد.

(ب) تغير المناخ (مبادرة غابة حوض الكونغو وتحضيرات إفريقيا لمؤتمر كوينهاجن):

8- دعم الاجتماع إدراج تغير المناخ في جدول أعمال دورة التواصل القادمة بين مجموعة الـ8 وإفريقيا. غير أن ذلك أثار انشغالات بخصوص مجال التركيز. ورأى الاجتماع أن التركيز على مبادرة غابة حوض الكونغو يتسم بدرجة كبيرة من الحصر حيث إن المناقشات في هذه الحالة لن تأخذ بعين الاعتبار الانشغالات الرئيسية الأخرى والمبادرات المتعلقة بالمشاريع الإقليمية حول تغير المناخ. وعليه، وافق على إدراج ما يلي:

(1) مصالح إفريقيا الخاصة كما هي مبينة في إعلان المؤتمر

الوزاري الإفريقي حول البيئة المنعقد في الجزائر يومي 19 و20 نوفمبر 2008 والذي أجازته المؤتمر الثاني عشر للاتحاد الإفريقي في فبراير 2009. ويغطي هذا الإعلان -أساسا - تدابير التكيف، رفع مستوى ونوعية وصول إفريقيا إلى سوق تمويل الكربون، الوصول إلى تكنولوجيات جديدة ونظيفة، بالإضافة إلى نتائج مفاوضات ما بعد بروتوكول كيوتو المقرر إجراؤها خلال مؤتمر ديسمبر في 2009.

(2) التركيز على باقي المشاريع البيئية الرئيسية/العابرة للحدود مثل

الجدار الأخضر للصحراء، بحيرة تشاد وحوض النيل، إضافة إلى مبادرة غابة حوض الكونغو.

9- طلب الاجتماع من مفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد، مع دعم كل من الجزائر، المستضيفة لاجتماع المؤتمر الوزاري الإفريقي حول البيئة في نوفمبر 2008، وجمهورية جنوب إفريقيا بصفتها الرئيس الحالي للمؤتمر، إعداد مذكرة الإحاطة القطاعية لمجموعة الـ3+5 حول مكافحة تغيرات المناخ، مع إبراز العنصرين المذكورين أعلاه.

(ج) السلم والأمن (مع إشارة خاصة إلى الأمن البحري ومكافحة الجريمة المنظمة) (القرصنة في القرن الإفريقي والاتجار بالمخدرات/الأسلحة/الصيد غير القانوني/غسيل الأموال في غرب إفريقيا):

- 10- لاحظ الاجتماع الطبيعة/الآثار الحرجة للسلم والأمن على التطلعات الإنمائية لإفريقيا وأكد على الحاجة الملحة إلى ضرورة تركيز الحوار بين مجموعة الـ8 وإفريقيا على وضع جميع المسائل المتعلقة بالأمن والسلم في سياقها بدلا من حصر الاهتمام في التحديات المختارة أو المحددة والانشغالات الجديدة. ومن ثم اقترح أن يتمشى النهج الإفريقي مع أهداف مفوضية الاتحاد الإفريقي التي تسعى إلى تحديد الطرق الكفيلة بضمان تمويل مستدام قابل للتنبؤ به ومرن لعمليات دعم السلام للاتحاد الإفريقي، بما فيها بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.
- 11- طلب الاجتماع من مفوضية الاتحاد الإفريقي الأخذ بزمام القيادة في إعداد تقرير قصير عن هذا البند من جدول الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار جميع العناصر المذكورة أعلاه.

(د) العمليات الإدارية/السياسية لدعم نظم تسجيل/إحصاء السكان:

- 12- لاحظ الاجتماع انعدام الوضوح وغياب منطوق غير قابل للدحض فيما يتعلق بهذا البند المقترح من جدول الأعمال. وكان مفهوما أن الغرض من إدراج البند لا يدعو أن يكون تقاسم المعلومات بين الرؤساء المشاركين لمرفق السلم الإفريقي حيث تم تقديمه خلال اجتماع الرؤساء المشاركين في لشبونة. وعليه، اقترح الاجتماع إمكانية استعمال الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران للاستجابة للاقتراح الإيطالي لمجموعة الـ8 حول المسألة. إضافة إلى ذلك، سعى الاجتماع إلى الحصول على إيضاحات من الرئاسة الإيطالية.

(هـ) دور آلية متابعة مجموعة الـ8/إفريقيا:

- 13- زيادة على ما سبق، ناقش الاجتماع آلية متابعة مجموعة الـ8/إفريقيا، ولاحظ الجهود التي تبذلها مجموعة الـ8، في عهد الرئاسة الإيطالية، لتنفيذ مقرر قمة

هوكايدو تويودا لعام 2008 بشأن تفعيل آلية تنفيذ المجموعة الـ8/إفريقيا، من خلال الدعوة لعقد الاجتماع الأول بين الممثلين الشخصيين الإفريقيين لمجموعة الـ8 والممثلين الشخصيين لمجموعة الـ3+5، في البندقية، إيطاليا، يومي 18 و19 أبريل 2009. كما وافق على المقترحات التي قدمها كل من رئاسة مجموعة الـ8 والبرتغال، التي هي أحد رؤساء شركاء منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي غير الأعضاء في مجموعة الـ8، فيما يتعلق بالمسائل التالية:

- (1) إعادة تقديم فعالية آلية التنفيذ ومرفق السلم الإفريقي (إيطاليا).
- (2) دور إصلاحات الممثلين الشخصيين الإفريقيين/مرفق السلم الإفريقي (البرتغال كأحد رؤساء شركاء منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي غير الأعضاء في مجموعة الـ8).
- (3) عقد اجتماعات منتظمة وموجهة نحو تحقيق النتائج بين الممثلين الشخصيين الإفريقيين.
- (4) التحرك نحو تدعيم الشراكة بين مجموعة الـ8 وإفريقيا، وتعزيز الحوار بين الشركاء الإنمائيين وإفريقيا.
- (5) إعطاء آلية متابعة الممثلين الشخصيين الإفريقيين شكلا يتسم بمزيد من الصبغة المؤسسية والتأزر يكون بموجبه تواتر اجتماعاتها محددًا سلفًا ويتطابق اختيار مواضيع الاجتماعات بين مجموعة الـ8 ومرفق السلم الإفريقي مع المسائل ذات الأولوية بالنسبة للاتحاد الإفريقي/النيباد والممارسة الجديدة المتمثلة في اختيار مواضيع قطاعية مركزة لدورات مؤتمر الاتحاد الإفريقي.

ثانيا-2. اجتماع البندقية:

14- كان الهدف الأساسي لاجتماع البندقية المشترك بين الممثلين الشخصيين لمجموعة الـ3+5 الإفريقية والممثلين الشخصيين الإفريقيين لمجموعة الـ8 يشمل مناقشة التحضيرات للتواصل بين مجموعة الـ8 وأفريقيا في 2009، مع الأخذ في

الاعتبار بعض المسائل المثارة والمتفق عليها خلال اجتماع الجزائر. وشملت المسائل التي كانت موضع المناقشة ما يلي:

أ) تعزيز الحوار بين مجموعة الـ8 ولأفريقيا والممثلين الشخصيين الإفريقيين:

15- أكد الاجتماع على الحاجة إلى تعزيز الحوار بين الممثلين الشخصيين الإفريقيين لمجموعة الـ8 والممثلين الشخصيين لإفريقيا. لهذا الغرض، رحب كلا الطرفين بإعادة طرح الحوار بين الممثلين الشخصيين لمجموعة الـ8 والممثلين الشخصيين لإفريقيا وتعهدوا بالتزام متواصل وإقامة حوار معمق يتضمن اجتماعات منتظمة.

ب) التحضير لقمة مجموعة الـ8 والتواصل بين مجموعة الـ8 وإفريقيا:

16- ناقش الاجتماع المواضيع الأربعة المقترحة لقمة مجموعة الـ8، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الجزائر ووافق على جدول الأعمال التالي للتواصل بين مجموعة الـ8 وإفريقيا:

- (1) الاستجابة لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- (2) تغير المناخ.
- (3) السلم والأمن.
- (4) الحكومة الإلكترونية.

17- تم الاتفاق كذلك على معالجة مسألة الأمن الغذائي ضمن هذه المناقشات كموضوع فرعي. والتزمت الحكومة الإيطالية بتوفير أوراق حول هذه المواضيع الأربعة. كما أوضح الممثلون الشخصيون الإفريقيون لمجموعة الـ8 خطتهم التي تقضي بإدراج الاقتصاديات الصاعدة خلال التواصل بين مجموعة الـ8 وإفريقيا. لكن الجانب الإفريقي رفض هذه الصيغة وحث على الإبقاء على الصيغة التقليدية التي بموجبها يتعامل القادة الإفريقيون المدعوون مباشرة مع نظرائهم في مجموعة الـ8، وتحديدًا فيما يتعلق بالمسائل الإفريقية في الشراكة.

ج) مراجعة آلية متابعة مجموعة الـ8/أفريقيا لمرفق السلم الأفريقي:

18- ناقش الاجتماع المسألة حسبما قدمها الجانب الإفريقي. غير أن جانب مجموعة الـ8 رأى أنه لم يكن ثمة داع لمراجعة آلية المتابعة.

ثانيا-3. اجتماع لجنة توجيه النيباد:

19- قام كذلك الاجتماع السابع والثلاثون الذي افتتحه رسميا الأخ معمر القذافي، قائد الجماهيرية العظمى، بمناقشة التحضيرات للتواصل بين مجموعة الـ8 وبين إفريقيا، من بين أمور أخرى، وخاصة معالجة المسائل المتعلقة من اجتماعي الجزائر العاصمة والبنديقية.

20- وافق الاجتماع على المواضيع الأربعة المقترحة للقمة. غير أنه طلب مزيدا من الإيضاحات من الرئاسة الإيطالية فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية. وبخصوص إدراج الاقتصاديات الصاعدة في التواصل بين مجموعة الـ8 وإفريقيا، لم توافق لجنة التوجيه على الاقتراح، معتبرة أنه لم يكن ثمة داع لاستعمال الصيغة الحالية نظرا لأن توجيه الدعوة إلى الخمسة قد تكون له علاقة بمحاولة إقناعهم بتطبيق بعض الشروط الخاصة بتقديم المساعدات.

ثالثا-4. اجتماع الرؤساء المشاركين لمرفق السلم الإفريقي في ميدراند:

21- حضر اجتماع الرؤساء المشاركين لمرفق السلم الإفريقي في ميدراند، عن الجانب الإفريقي، الممثلون الشخصيون لرئيس لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات. مفوض الشؤون الاقتصادية بصفته ممثلا لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي. وأمانة النيباد. وعن جانب الشركاء، حضر الممثلون الشخصيون للرئاسة الإيطالية لمجموعة الـ8 وكذلك البرتغال، باعتبارها بلدا يرأس شركاء منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي غير الأعضاء في مجموعة الـ8.

22- كان الاجتماع يرمي أساسا إلى مواصلة التحضيرات لقمة مجموعة الـ8 والتواصل بين مجموعة الـ8 وإفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار نتائج لجنة توجيه النيباد. وقد ناقش الاجتماع تقريبا جميع المسائل المتعلقة بمواضيع قمة مجموعة

الـ8، خصوصا تلك التي لم يتم التوصل بشأنها إلى اتفاقيات خلال اجتماعي الجزائر العاصمة والبنديقية.

(أ) دور آلية متابعة مجموعة الـ8/أفريقيا:

23- أثار الاجتماع بعض الانشغالات فيما يتعلق بالحاجة إلى تنفيذ المقرر الصادر عن

مؤتمر قمة "هاكايبو تويودا" لمجموعة الـ8 في عام 2008 بشأن تفعيل آلية متابعة مجموعة الـ8/أفريقيا، وأوصى الاجتماع بما يلي:

(1) النظر في إعادة تقديم آلية المتابعة خلال مؤتمر القمة القادم لمجموعة الـ8.

(2) استخدام مرفق السلم الأفريقي لمتابعة التزامات مجموعة الـ8.

(3) إصلاح مرفق السلم الأفريقي لجعله أكثر فعالية، ولا سيما من خلال تعزيز مستوى تمثيله ومشاركته، واختيار المواضيع الرئيسية، والروابط مع العمليات العالمية بشأن تنمية أفريقيا، بما في ذلك مجموعة الـ20 ومجموعة الـ8.

(4) الحاجة إلى شكل يتسم بمزيد من الصبغة المؤسسية والتأزر لآلية متابعة الممثلين الشخصيين الأفريقيين يكون بموجبه تواتر اجتماعاتها محددًا سلفًا ويتطابق اختيار مواضيع الاجتماعات بين مجموعة الـ8/مرفق السلم الأفريقي مع المسائل ذات الأولوية بالنسبة للنيباد/الاتحاد الأفريقي.

(5) النظر في استخدام خطة عمل أفريقيا لمتابعة عملية تنفيذ التزامات مجموعة الـ8.

(ب) إعداد المواضيع الرئيسية للقمة:

24- ناقش الاجتماع الحاجة إلى قيام رئاسة مجموعة الـ8 بالتشاور مع الجانب

الأفريقي قبل اقتراح بنود جدول الأعمال لقمة الـ8. وتتمثل الممارسة الحالية في

أن تقترح رئاسة مجموعة الـ8 مواضيع القمة وتكمن الخطورة في أن المواضيع المقترحة قد لا تكون ذات أولوية بالنسبة لأفريقيا.

ج (إدراج الاقتصاديات الصاعدة:

25- فيما يتعلق بإدراج الاقتصاديات الصاعدة في التواصل بين مجموعة الـ8/أفريقيا، أبلغ الجانب الأفريقي نظراءه، بأنه استناداً إلى نتائج اجتماع لجنة توجيه النيباد المنعقد من 11 إلى 13 مايو، 2009، فإن الجانب الأفريقي ساند الفكرة، ووافق الاجتماع على الاستمرار في مناقشة المسألة.

ثانياً. 5 منتدى الشراكة الثاني عشر لأفريقيا:

26- تحدث إلى منتدى الشراكة الثاني عشر لأفريقيا فخامة فوير اسوزيما نياسمبي، رئيس جمهورية التوجو ، ورئيس وزراء الصومال التي لا وجود لها وممثلو إيطاليا، إثيوبيا ، البرتغال ، ليبيا ومفوض الشؤون الاقتصادية للاتحاد الأفريقي.

27- حضرت الاجتماع مجموعة الـ 8 وبلدان منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي غير الأعضاء في مجموعة الـ 8 ومجموعة 5 + 3 للنيباد التابعة للاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ووحدة الدعم لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

28- تركز الاجتماع على بنود جدول الأعمال التالية:

(1) الاستجابة لأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

(2) السلم والأمن : الإتجار غير المشروع بالمخدرات ، والقرصنة وغسل الأموال والبعد الدولي للجريمة المنظمة.

(3) التغيرات المناخية في أفريقيا من بالي إلى كوبنهاجن.

(4) إصلاح وفعالية منتدى الشراكة لأفريقيا.

29- إثر المناقشات حول هذه البنود، أصدر الاجتماع بياناً شدد ، فيما شدد، على أهمية تحقيق الأجندة المنفق عليها من قبل قمة مجموعة الـ 8 المنعقدة في لندن ، المملكة المتحدة في 2 أبريل 2009 . فضلاً عن ذلك ، عالج البيان مشاكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا والقرصنة في القرن الأفريقي بتعزيز

التعاون الدولي حول حفظ السلام ومكافحة الإرهاب وتطبيق القانون وأمن الملاحة البحرية إلى جانب تعزيز الدعم لهندسة السلم والأمن الأفريقية.

30- شدد الاجتماع أيضا على شدة أثر تغير المناخ على أفريقيا وأقروا بأنه بمثابة مشكلة لا دخل لأفريقيا فيها. وأخيراً ، استعرض منتدى الشراكة الثاني عشر لأفريقيا المنتدى وذلك لجعله أكثر أهمية وفعالية كمنبر للحوار بين أفريقيا وشركائها الإنمائيين.

ثانياً: 6 وزراء التنمية لمجموعة الـ 8 :

31- حضرت اجتماع وزراء التنمية لمجموعة الـ 8 بلدان مجموعة الثمانية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وكالات الأمم المتحدة، مفوضية الاتحاد الأفريقي، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي، المجموعة الاستشارية المعنية بالبحث الزراعي الدولي - التنوع الأحيائي. وحضرت الاجتماع أيضا 5 اقتصادات صاعدة (البرازيل ، المكسيك ، الصين، جنوب أفريقيا ومصر). من الجانب الأفريقي حضرت الاجتماع مجموعة 3+5 للنيباد التابعة للاتحاد الأفريقي.

32- تركز الاجتماع على بنود جدول الأعمال التالية:

(1) الاستجابة للآزمة المالية والاقتصادية العالمية على أفريقيا.

(2) تغير المناخ بما في ذلك الأمن الغذائي.

33- بعد مناقشة البندين أعلاه، اتفق الاجتماع على ما يلي:

(1) الحاجة إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية.

(2) الحاجة إلى زيادة الاستثمار وخاصة في مجال البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية والزراعة بما في ذلك دعم التمويل الجزئي.

(3) توفير الموارد لمساعدة البلدان النامية في تخفيف أثر تغير المناخ والآزمة المالية والاقتصادية العالمية.

(4) الوفاء بالالتزام المعلن خلال قمة مجموعة الـ 20 .

- (5) تعزيز جهود التعاون من قبل الشركاء الإنمائيين في توفير للبلدان الأفريقية وفقاً لاستراتيجياتها الوطنية.
- (6) تخصيص صفقات التشجيع التي تأخذ احتياجات أفريقيا في الاعتبار.
- (7) توحيد البلدان المتقدمة معونتها وضمن التنسيق السليم لتجنب ازدواجية الجهود.
- (8) مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صنع القرار وصوغ السياسات وإيجاد الحلول للأزمة المالية والاقتصادية.
- (9) نتائج فعالة لجولة الدوحة للتنمية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية.

رابعاً- رسائل رئيسية إلى مجموعة الـ 8:

(أ) استجابة السياسة للأزمة المالية العالمية:

34- في التحضير لمجموعة الـ 8 ، أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي رسائل رئيسية تحمل إلى قمة الـ 8 في قوبلا وقد تم تقاسم هذه الرسائل مع رئاسة المجموعة ووزراء التنمية للمجموعة والاجتماع الثاني عشر لمنتدى الشراكة لأفريقيا. ومن المتوقع أن تقدم نفس الرسائل الرئيسية إلى قمة مجموعة الـ 8 في قوبلا ، روما وفيما يلي هذه الرسائل:

35- سوف ينتشر أثر الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان الأفريقية، على الرغم من أن اقتصادياتها أقل اندماجاً في النظام المالي الدولي. وتشمل أمثلة هذا الأثر انخفاض تدفقات رأس المال الخاص، إغلاق الصناعات المعدنية في بعض البلدان، انخفاض أحجام التجارة، انخفاض أحجام التحويلات، هبوط أحجام المعونة، مما سيؤثر بدرجة أكبر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الأرجح أن تؤثر الأزمة المالية الراهنة - سلبيًا - على أداء النمو الاقتصادي الأخير لأفريقيا والذي تم تحقيقه بعد عناء.

36- تبذل البلدان الأفريقية حاليا جهودا بهدف تخفيف هذا الأثر، ولكن، تحتاج هذه الجهود إلى دعم قوي من الشركاء الإنمائيين، وخاصة في هذه المجالات التالية بين أمور أخرى:

(1) **مراقبة وتنظيم الأنظمة المالية:** هناك حاجة إلى وضع المزيد من الوسائل لزيادة الرقابة المتعددة الأطراف على السياسات في مجالات مثل سياسات سعر الصرف، والنظام المصرفي، وتحركات حساب رأس المال. وتضطلع المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، بدور كبير في هذا الصدد بغية تحديد الإطار التنظيمي بشكل أفضل.

(2) **إدارة المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مسألة التصويت والتمثيل:** تتمتع البلدان المتقدمة بأغلبية كبيرة من قوة التصويت بالمقارنة مع البلدان النامية التي كانت لديها قوة تصويت منخفضة. وقد نتج عن هذا اتخاذ عدد من القرارات دون اعتبار ملائم لاهتمامات أفريقيا. وتطالب أفريقيا بمزيد من أصوات وتمثيل في "مؤسسات بريتون وودز" وأن تكون البلدان الأفريقية جزءا من الأطراف الفاعلة الرئيسية في وضع حزم الحوافز، بما فيها تلك الخاصة بمجموعة الـ 20 ومجموعة الـ 8. وفي هذا الصدد، تقترح أفريقيا أن يخصص للإقليم مقعد دائم في مجموعة الـ 20 حتى يسمع صوته حول مصالحه وإنشغالاته المتعلقة بالمسائل المالية والاقتصادية العالمية وتأخذ في الاعتبار.

(3) **الحافز المالي:** تستمر البلدان المتقدمة في وضع حزم الحوافز لتعزيز اقتصادياتها، وعلى الرغم من ذلك يمنح قدر قليل للغاية من الاهتمام لتعزيز الطلب في أفريقيا. وتحتاج أفريقيا إلى الاندماج في الجهود المنسقة لحفز الطلب العالمي الكلي. وتشمل مصادر التمويل الممكنة لدعم الطلب في أفريقيا، بيع احتياطات الذهب بواسطة صندوق النقد الدولي، وإصدار حقوق السحب الخاصة وزيادة موارد المؤسسات المالية الدولية، وتعجيل عمليات السداد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الحاجة إلى قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بوضع نماذج

إقراض جديدة تأخذ في الاعتبار الأثر الناجم عن الأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى الإسراع بزيادة رأس مال بنك التنمية الأفريقي وتوفير الموارد لمبادرات البنوك الإقليمية لتمكينها من زيادة تدخلاتها دعماً للبلدان الأفريقية خلال الأزمة. فضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى زيادة مبكرة لرأس مال بنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية لتمكينها من تكثيف تدخلاتها في دعم البلدان ذات الدخل المنخفض بما في ذلك البلدان الأفريقية خلال الأزمة. يقترح أيضاً أن تكون هناك مهلة مؤقتة لتسديد البلدان الأفريقية ديونها وذلك حتى تخصص الموارد للتنمية.

4) الحاجة إلى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية: هناك دلالات واضحة على أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية سوف تهبط نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن عدداً من البلدان المتقدمة قد التزم بزيادة الموارد لتنمية أفريقيا، إلا أن الدلائل تشير إلى أن معظمها ليس في المسار السليم لتلبية أهدافها بحلول عام 2010. ويجب على المانحين تنفيذ التزاماتهم، بما في ذلك تلك التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة غلينيغليس".

5) المجال المتنامي للسياسة: إن فرص واستخدام مشروطيات السياسة في تنفيذ المساعدة المعونة قد أثر - سلباً - على العديد من البلدان الأفريقية في اختيار سياساتها ومساراتها الخاصة بها. والمثال على ذلك هو السياسة القطرية والتقييم المؤسسي للبنك الدولي، اللذين يتم بموجبهما تصنيف البلدان طبقاً لنوعية سياساتها وترتيباتها المؤسسية، وليس حسب النتائج التي تحققت.

6) التجارة: منظمة التجارة العالمية - جولات الدوحة/المفاوضات التجارية، الحمائية، التمويل التجاري والمساعدة من أجل التجارة: تواجه أفريقيا تحديات فيما يتعلق بتحسين بالأداء التجاري وبطء التقدم للمفاوضات التجارية المتعددة والثنائية الأطراف، بما في ذلك نتائج جولة الدوحة،

وإعلان هونغ كونغ، واتفاقية شراكة كوتونو وعمليات مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وترحب أفريقيا بالتزام مجموعة الـ 20 بالتوصل إلى نتائج طموحة ومنتزنة لجولة الدوحة للتنمية وتدعو مجموعة الـ 8 ودعم الجهود الرامية إلى التعجيل بخطى نحو اختتام جولة الدوحة الإنمائية بالنجاح.

(7) **الحماية الاجتماعية للفقراء:** هناك حاجة إلى استجابات سريعة للأزمة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية للفقراء. ويسر الجانب الأفريقي، في هذا الصدد، أن يشير إلى أن أموالاً قدرها 2 بليون دولار أمريكي قد تم وضعها جانبا تحت صندوق الاستجابة الاجتماعية السريعة التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية لمساعدة البلدان الفقيرة على معالجة آثار الأزمة المالية على اقتصادياتها. ومع ذلك، فإن الحاجة تدعو إلى فصل "صندوق الاستجابة الاجتماعية السريعة" عن مخصصات المساعدة الإنمائية الدولية. فضلا عن ذلك نُحْت بنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف على زيادة دعمها المالي للبلدان الأفريقية لتمكينها من تمويل برامجها الاجتماعية وضمان عدم تحول الأزمة إلى كارثة إنسانية.

(8) **دعم التكامل الإقليمي في أفريقيا:** أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية الحاجة إلى قيام أفريقيا بتعزيز التجارة البينية الأفريقية والتكامل الإقليمي بصفة عامة لدعم النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق توسيع الأسواق وخفض نسبة التعرض للصدمات. وعليه، تدعو أفريقيا الشركاء، وخاصة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى تعزيز دعمهم للتكامل الإقليمي في أفريقيا.

(9) **تنفيذ التزامات مجموعة الـ 20:** الالتزامات التي تم التعهد بخصوص الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، خلال مؤتمر قمة الـ 20 الذي عقد في لندن، المملكة المتحدة، في 2 أبريل 2009. فعلى سبيل المثال، التمسّت مجموعة الـ 20 مضاعفة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي بثلاثة أضعاف إلى مبلغ 750.00 بليون دولار أمريكي، ودعم اعتماد جديد لحقوق

سحب خاصة بمبلغ 250 بليون دولار أمريكي، وضمان مبلغ 250.00 بليون دولار أمريكي دعماً لتمويل التجارة. غير أن، ما يتبقى هو تنفيذ هذه الالتزامات، وخاصة تلك التي تتعلق بأفريقيا. وعليه، يود الاتحاد الأفريقي السعي للحصول على الدعم من مجموعة الـ8 في تنفيذ الالتزامات من جانب مجموعة الـ20. فضلاً عن ذلك، من الضروري إنشاء آلية مراقبة لتنفيذ هذه الالتزامات وتطلب أفريقيا أن يكون ذلك جزءاً من هذه الآلية.

ب) السلم والأمن:

37- تعهدت بلدان مجموعة الـ8 بعدد من الالتزامات لدعم برنامج السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. والجدير بالذكر هو الالتزامات التي تم التعهد بها - بين أمور أخرى، خلال قمم "كاناناسكيس، إيفيان" والجزيرة البحرية بيد أن العديد من هذه الالتزامات لم يتم تنفيذها حسبما تم التعهد بها. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان الأفريقية قد قطعت خطوات في تنفيذ برنامج السلم والأمن للقارة رغم وجود عدد من التحديات، بما في ذلك الموارد المالية. وعليه يود الجانب الأفريقي دعوة بلدان مجموعة الـ8 إلى دعم السلم والأمن في المجالات التالية:

1) تفعيل البنية الأفريقية للسلم والأمن التي أنشئت في البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن: وتدور البنية حول خمس دعائم رئيسية، هي على وجه التحديد، مجلس السلم والأمن، وهيئة الحكماء، والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الأفريقية الجاهزة، والعلاقات مع الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

2) تمويل عمليات دعم السلم التابعة للاتحاد الأفريقي: ويتمشى هذا الأمر مع المقرر الصادر عن الدورة العادية الثامنة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي دعا الأمم المتحدة - ضمن أمور أخرى - إلى القيام، في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بدراسة إمكانية تمويل عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي أو التي تتم تحت سلطته وبموافقة الأمم المتحدة، وذلك من خلال المساهمات المقفلة.

(3) تنفيذ التوصيات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة فيما يخص العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، لصون السلم والأمن الدوليين، من خلال القابلية للتنبؤ، والدعم والمرونة لتمويل المنظمات الإقليمية حيث تقوم بعمليات حفظ السلام بتفويض من الأمم المتحدة.

(4) تنفيذ المقرر المتخذ خلال الدورة العادية السابعة للاتحاد الأفريقي بشأن وضع إطار سياسة للاتحاد الأفريقي حول إعادة البناء والتنمية في فترة بعد النزاعات، بما في ذلك:

- وضع خطوط إرشادية عملية لتكيف السياسة على الصعيدين الإقليمي والوطني.
- تطوير قاعدة بيانات للخبراء الأفريقيين حول إعادة البناء والتنمية في فترة بعد النزاعات، تكون تحت تصرف البلدان الخارجة من النزاعات.
- تعبئة الموارد اللازمة وتعزيز المقدرات الأفريقية، بما في ذلك استخدام متطوعي الاتحاد الأفريقي.
- وتشكيل لجنة دائمة متعددة الأبعاد تابعة للاتحاد الأفريقي لتوفير الدعم السياسي وتعبئة جميع الموارد اللازمة والم المتاحة لتنفيذ السياسة.

(5) تنفيذ السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن، بما في ذلك تعزيز الآليات الإقليمية والقارية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وتشمل الأنشطة في هذا المجال ما يلي: مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وتداولها والاتجار فيها، الإرهاب الدولي، وأسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية، والحاجة إلى معالجة الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، بما في ذلك الافتقار إلى القدرة على ضمان أمن الدولة من خلال الدعم من جانب مجموعة الـ 8 لبرنامج السلم والأمن لأفريقيا، وإقامة البنية الأفريقية للسلم والأمن بصورة تامة، علاوة على إصلاح قطاع الأمن.

6) جهود أفريقيا من أجل استعادة الوضع الدستوري إلى الصومال وغينيا بيساو، وهما بلدان من أكثر البلدان عرضة للقرصنة/الصيد غير القانوني للأسماك والجريمة المنظمة.

7) وتنفيذ التوصيات المضمنة في "تقرير برودي" حسبما تم عرضها على مجلس الأمن للأمم المتحدة.

ج) تغير المناخ:

38- يعاني الكثير من أنحاء العالم من آثار تغير المناخ، وذلك من خلال التغيرات الحادة لأنماط الأحوال الجوية والنظم الإيكولوجية المتغيرة. فتأثير تغير المناخ أصبح منتشرًا على النطاق العالمي، وبما يشمل البلاد الفقيرة التي يقع بعضها في أفريقيا.

39- وعلى الرغم من أن مساهمة أفريقيا في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عالمياً تقدر بحوالي 3,6 %، فقط فإنها تظل الأكثر تعرضاً، من بين القارات، للتقلبات والتغيرات المناخية. ويعود هذا إلى اعتمادها المتعاطم على القطاعات ذات الحساسية المناخية، مثل الزراعة والصحة والغابات والمياه الخ...، إن الفشل في التصدي لتحديات تغير المناخ الماثلة، سيضع أفريقيا أمام الأخطار المتعاطمة، حيث تشكل النسب المرتفعة وغير المسبوقة من الفيضانات والجفاف الشديد نتائج ظاهرة لهذا الأمر. ومن ثم، يعتبر إيجاد حلول دائمة لمعالجة تغير المناخ، أمراً بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا.

40- بذل العديد من البلاد الأفريقية جهوداً من أجل التصدي لتأثير تغير المناخ. ويشتمل اعتماد مختلف المقررات الصادرة عن قمم الإتحاد الأفريقي بشأن التغيرات المناخية، والمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك بواسطة جميع الدول الأعضاء، إطلاق مبادرة الجدار الأخضر للصحراء في 2007 واعتماد خطة العمل الخاصة بها من قبل قمة الإتحاد الأفريقي، ومقرر بشأن إعداد موقف تفاوضي موحد من أجل نظام مناخ عالمي شامل فيما بعد 2012، اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي

حول البيئة. قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية بإنشاء أمانة مشتركة لتنفيذ برنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا. ويرمي إلى تعزيز سياسة أفريقيا وقدراتها الفنية على تعزيز قدرة القارة على مقاومة تغير المناخ.

41- إن الجهود الأفريقية التي سبقت الإشارة إليها، تحتاج إلي دعم الشركاء الإنمائيين، بمن فيهم مجموعة الـ8. وفي هذا الصدد، تدعو أفريقيا إلى القيام بالتالي:

(1) رفع مستويات التمويل المتاحة حالياً تحت الآلية التمويلية من أجل التكيف والحد من الآثار، والتي لا تزال على مستوياتها الحالية وتستمر في الاعتماد على المساهمات الطوعية، التي لا تفي بمتطلبات مكافحة أثر تغير المناخ. ومن الضروري توفير المزيد من الاستثمارات والتدفقات التمويلية لاتخاذ تدابير التكيف، بما تتراوح قيمته ما بين 28 و67 بليون دولار أمريكي (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، 2008).

(2) دعم تنفيذ آلية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والخاصة بتدابير التكيف والحد من الآثار بالنسبة للأنشطة التي تضطلع بها أفريقيا، وتشمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وبرنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا، التكيف مع التغيرات المناخية في البرنامج الأفريقي، الفريق الرفيع المستوى المشترك للإتحاد الأفريقي/النيباد بشأن تغير المناخ، وخطة عمل النيباد بشأن البيئة. وبرنامج العمل لتنفيذ الاستراتيجية الأفريقية الإقليمية للحد من خطر الكوارث والحد من الأضرار لمبادرة الصحراء والساحل.

(3) زيادة تسهيلات فرص الوصول إلى صناديق التمويل المتعددة الأطراف للتكيف مع تغير المناخ، مثل مرفق البيئة العالمي، الصندوق الائتماني، والصندوق الخاص بتغير المناخ، ضمن أمور أخرى.

(4) تنفيذ التوصية الواردة في بيان جلوبولس حول تغير المناخ والطاقة والتنمية المستدامة وخاصة إنشاء مراكز المناخ الإقليمية في أفريقيا. والدعم المالي من الشركاء الإنمائيين لمزيد من التركيز على القطاعات الاقتصادية

الرئيسية الحساسة تجاه تغير مناخ البنية التحتية وخاصة الزراعة والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والصحة والطاقة والبيئة والسياحة الإيكولوجية لضمان التنمية المستدامة.

(5) تقوية دعم الشركاء الإنمائيين بهدف تشجيع الإدماج التام لمسائل تغير مناخ في التخطيط الاقتصادي والإدارة في أفريقيا، على المستويين الوطني والإقليمي، وخاصة إستراتيجيات الحد من الفقر.

(6) المشاركة الكاملة للبلدان الأفريقية في المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ.

(7) يجب أن تكون الموارد المالية المطلوبة للتعامل مع تغير المناخ جديدة وإضافية وكافية وقابلة للتنبؤ ومستدامة على أن يتم توفيرها أساساً في شكل منح وآليات وأدوات تمويل مبتكرة أخرى مثل تبادلات الدين من أجل الطبيعة.

(8) تشجيع إنشاء صندوق للمكافأة وتوفير الحوافز للحد من الانبعاثات من خلال ممارسة إدارة الأرض المستدامة بما في ذلك حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتجنب إزالة الأشجار وغرس الأشجار والزراعة المستدامة.

(9) دعم تعزيز التنمية وتنفيذ البرامج والأنشطة المتعلقة ببناء مناعة المجتمعات الساحلية واستعدادها للاستجابة لآثار تغير المناخ في أفريقيا.

(10) وفاء الشركاء الإنمائيين بالالتزامات السابقة التي تم التعهد بها في سياق تنفيذ خطة عمل الإتحاد الأفريقي/النيباد بشأن البيئة وإعطاء الأولوية لخطط العمل الفرعية الإقليمية بشأن البيئة والعمل على تنفيذها.

(11) سعى مجموعة الـ 8 إلى تعزيز قدرات المؤسسات المناخية الأفريقية وذات الصلة بتغير المناخ، وذلك على كل المستويات، من أجل إيجاد وتنفيذ الحلول الكفيلة بمعالجة تغير المناخ.

خامسا- بعض المسائل المطروحة على الدول الأعضاء للنظر فيها:

- (1) هنالك حاجة للإيضاح بشأن من يتولى الأخذ بزمام القيادة أثناء الإعداد لقمة الـ8. ومن الضروري مناقشة هذه المسألة في ظل السياق الحالي لإدماج النيباد ضمن هياكل وعمليات الإتحاد الأفريقي وآلياته. ولا يوجد تفويض واضح حالياً، بخصوص أدوار مفوضية الإتحاد الأفريقي ذات العلاقة لوظائف أمانة النيباد. واعتباراً من الآن، تعتبر أمانة النيباد التحضيرات لقمة الـ8 واحد من أنشطتها الرئيسية، خاصة في ظل مشاركتها الكاملة والمباشرة في كل أنشطة مرفق السلم الأفريقي ومجموعة الـ8 منذ إنشائهما. ويوصي بأن تتولى مفوضية الإتحاد الأفريقي قيادة عملية التحضيرات لقمة الـ8، بالدعم من أمانة النيباد، على أن تقوم أمانة النيباد بمتابعة تنفيذ التزامات مجموعة الـ8 بما فيها تعبئة الموارد.
- (2) الحاجة إلى قيام التواصل بين مجموعة الـ8 وأفريقيا بمراجعة مستوى المشاركة في اجتماعات مرفق السلم الأفريقي. وينصح أن يحضر المنتدى الممثلون الشخصيون لرؤساء الدول والحكومات علي مستوى الوزراء.
- (3) هنالك حاجة إلى مناقشة خطة العمل الأفريقية واعتمادها من قبل مرفق السلم الأفريقي وقمة مجموعة الـ8.
- (4) هنالك حاجة إلى إنشاء شكل يتسم بمزيد من الصبغة والتأزر لآلية متابعة الممثلين الشخصيين الأفريقيين يكون بموجبه تواتر اجتماعاتها مجدداً سلفاً ويتطابق اختيار مواضيع اجتماعات مجموعة الـ8 مرفق السلم الأفريقي مع المسائل ذات الأولوية بالنسبة للإتحاد الأفريقي والنيباد والممارسة الجديدة الخاصة بالتركيز على الموضوعات القطاعية لدورات مؤتمر الإتحاد الأفريقي.
- (5) مناقشة مزايا ومساوئ الاقتصادات الصاعدة والحاضرة في دورة التواصل لمجموعة الـ8 لأفريقيا وتقديم التوصيات المناسبة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

<http://archives.au.int/handle/123456789/3643>

Downloaded from African Union Common Repository